أ.د بودالي محمد

حقوق الضحايا في الإجراءات الجزائية

النشر الجامعي الجديد

Scanné avec CamScanner

الفهرس

مقدمة..... 9

مبحث تمهيدي..... 17

المطلب الأول: تحديد مفهوم الضحية..... 17

الفرع الأول: مفهوم الضحية في نظر علم الضحية أو المجني عليه..... 18

البند 1: في علم الضحية الكلاسيكي..... 18

البند 2: في علم الضحية الحديث..... 19

الفرع الثاني: مفهوم ضحية الجريمة في بعض المواثيق الدولية..... 19

البند 1: في نصوص منظمة الأمم المتحدة..... 20

البند 2: في قانون الاتحاد الأوروبي..... 20

الفرع الثالث: مفهوم الضحية بين قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجزائية..... 20

البند 1: مفهوم الضحية في قانون العقوبات..... 20

البند 2: مفهوم الضحية في قانون الإجراءات الجزائية..... 22

الفرع الرابع: توسيع مفهوم الضحية على يد القضاء..... 23

البند 1: التوسع في مفهوم الضحية بالنسبة للأشخاص الطبيعية..... 23

البند 2: التوسع في مفهوم الضحية بالنسبة للأشخاص الاعتبارية..... 24

المطلب الثاني: تحديد حقوق الضحية..... 25

الفرع الأول: في المواثيق الدولية..... 25

البند1:إعلان مبادئ العدل الأساسية المتعلقة بضحايا الإجرام والتعسف في استعمال السلطة لسنة 1985..... 26

البند 2: نصوص دولية أخرى..... 27

الفرع الثاني: في القوانين الوطنية..... 28

Scanné avec CamScanner

الباب الأول: مركز وحقوق الضحية في الإجراءات الجزائية..... 37
الفصل الأول: مركز ومكانة الضحية في الإجراءات الجزائية..... 37
المبحث الأول: الشروط المطلوبة لاعتبار شخص ما ضحية..... 37
المطلب الأول: الشرط المسبق: وقوع جريمة ما وثبوت نسبتها إلى المتهم..... 37
الفرع الأول: وقوع الجريمة..... 38
الفرع الثاني: ثبوت ارتكاب الجريمة من قبل المتهم..... 38
المطلب الثاني: الشروط المطلوبة في المدعي أو الطرف المدني لممارسة الدعوى المدنية أمام القضاء الجزائي..... 38
الفرع الأول: صفة الضحية أو المدعي بالحق المدني..... 41
البند 1: الصفة الموضوعية والصفة الإجرائية..... 41
البند 2: الصفة في حالة ما إذا كان شخصاً طبيعياً..... 42
الفرع الثاني: شرط المصلحة..... 43
البند 1: علاقة شرط المصلحة بالضرر..... 43
البند 2: وجود ضرر محقق..... 48
البند 3: وجوب أن يكون الضرر شخصياً..... 49
البند 4: أن يكون الضرر مباشراً..... 57
المبحث الثاني: مدى جواز انتقال حق الادعاء المدني إلى الغير..... 69
المطلب الأول: دائن الضحية..... 70
المطلب الثاني: الغير المحول له الحق والغير الذي حلّ محل الضحية..... 72
الفرع الأول: الغير المحول له الحق..... 72
الفرع الثاني: الغير المقرر له حق الحلول وحالاته في القانونين الفرنسي والجزائري 73
البند 1: مؤمن الضحية 75
البند 2: تدخل هيئة الضمان الاجتماعي أمام القاضي الجزائي..... 77
البند 3: تدخل صندوق تعويض السيارات أمام المحاكم الجزائية..... 80
المطلب الثالث: ورثة الضحية: التمييز بين الدعوى الموروثة والدعوى الشخصية 82
الفرع الأول: حالة ما إذا لم تؤد الجريمة إلى الوفاة الفورية للمورث..... 84

Scanné avec CamScanner

البند 1: موقف الاجتهاد القضائي في فرنسا..... 84
البند 2: موقف الفقه والقضاء في مصر..... 88
البند 3: موقف القانون الجزائري..... 90
الفرع الثاني: حالة ما إذا كانت وفاة المورث ناشئة عن الجريمة مباشرة..... 91
الفرع الثالث: دعوى الورثة في حالة الاعتداء بالقذف أو السب على ذكرى المورث الميت 93
البند 1: موقف القانون الفرنسي..... 94
البند 2: موقف المشرع الجزائري..... 95
المبحث الثالث: حق الضحية في الوصول إلى القضاء الجزائي: بين تنوّع الوسائل ومخاطر تقديم الشكوى..... 96
المطلب الأوّل: الأشكال المختلفة للشكوى..... 96
الفرع الأوّل: تحريك الدعوى العمومية حتى في غياب شكوى الضحية..... 96
الفرع الثاني: حالة الشكوى البسيطة..... 97
الفرع الثالث: الشكوى مع التأسيس كطرف مدني أمام عميد قضاة التحقيق المختصّ 98
الفرع الرابع: التكليف المباشر بالحضور أمام قسم الجنح..... 100
الفرع الخامس: تدخل الضحية أمام قاضي التحقيق أو أمام قاضي الموضوع قبل الجلسة أو أثناءها 102
البند 1: تدخل الضحية أمام قاضي التحقيق..... 102
البند 2: تدخل الضحية أمام قاضي الموضوع قبل الجلسة أو أثناءها..... 102
المطلب الثاني: مخاطر تقديم الشكوى: من مضرور إلى مسؤول ومن ضحية إلى متّهم 104
الفرع الأول: الضحية بين تقديم الشكوى ومخاطرها..... 104
الفرع الثاني: دعوى التعويض أمام القاضي المدني..... 105
الفرع الثالث: شكوى ضدّ الضحية بالبلاغ الكاذب..... 105
الفرع الرابع: دعاوى التعويض التلقائية..... 106
البند 1: جواز إصدار قاضي التحقيق أمرا بتسليط غرامة على الضحية في حالة إصداره أمرا بألاّ وجه للمتابعة..... 106
البند2: جواز اللجوء إلى قسم الجنح للمطالبة بالتعويض عن طريق التكليف بالحضور..... 106

Scanné avec CamScanner

البند 3: جواز مطالبة المبلغ عنه بالتعويض عن إساءة الشاكي لحقه في الادعاء مدنياً أمام نفس الجهة القاضية بالبراءة..... 107
الفصل الثاني: حقوق الضحيّة في ق.إ.ج..... 108
المبحث الأوّل: في بعض الحقوق الخاصّة بالضّحية في الإجراءات والمحاكمة..... 108
المطلب الأوّل: الحق في الإعلام تكريس ولا تجسيد..... 108
الفرع الأول: دواعي هذا الإعلام..... 109
الفرع الثاني: الأطراف التي يقع عليها إعلام الضحية..... 109
البند 1: واجب إعلام الضحية من طرف الضبطية القضائية..... 109
البند 2: واجب إعلام الضحية من طرف وكيل الجمهورية..... 110
البند 3: واجب قاضي التحقيق بإعلام الضحية وكذا غرفة الاتهام..... 111
البند 4: واجب إعلام الضحية من طرف رئيس المحكمة..... 112
المطلب الثاني: الحقّ في الحماية: من الشاهد إلى الضحية..... 112
الفرع الأوّل: الحماية الجزائية لشهود الضحية: (جريمة إغراء الشّاهد)..... 112
الفرع الثّاني: تمديد الحماية الإجرائية من الشاهد إلى الضحية..... 115
الفرع الثالث: حماية الضحية بعد تنفيذ العقوبة..... 116
المطلب الثالث: حق الضحية في مساعدتها بمحامي..... 117
المطلب الرابع: حق الضحية في الكلام..... 118
المطلب الخامس: حقّ الضّحية في الاستفادة من بعض التّدابير الإجرائية..... 119
الفرع الأوّل: حقّ الضّحية في طلب الخبرة القضائية..... 119
البند 1: مبرّرات اللّجوء إلى الخبرة ومجالاتها..... 119
البند2: جواز ندب خبير بناء على طلب الضحية وتقييد حقها في استئناف أمر الرّفض 120
البند 3: إبداء الضّحية لملاحظاتها حول الخبرة..... 122
الفرع الثّاني: التّحقيق الخاص بشخصيّة الضّحية..... 123
المبحث الثّاني: حقّ الضحيّة في الطّعن..... 124
المطلب الأوّل: حقّ الضّحيّة في الطّعن بالمعارضة..... 126
الفرع الأوّل: شروط المعارضة..... 127

Scanné avec CamScanner

البند 1: نطاق حق الضّحية في الطّعن بالمعارضة..... 127
البند 2: الشروط المتعلّقة بالحكم محل المعارضة..... 127
البند 3: إجراءات وميعاد المعارضة..... 129
الفرع الثّاني: آثار الطّعن بالمعارضة..... 131
البند 1: وقف تنفيذ الحكم محلّ المعارضة..... 131
البند 2: الأثر الملغي أو إعادة النظر في الدعوى من جديد..... 132
المطلب الثاني: حق الضحية في الطعن بالاستئناف..... 134
الفرع الأوّل: شروط قبول الاستئناف..... 135
البند 1: الشّروط الموضوعيّة. 136
البند 2: الشروط الشكلية للاستئناف. 146
الفرع الثاني: آثار الاستئناف..... 148
البند 1: الأثر الموقف للاستئناف..... 148
البند 2: الأثر الناقل للاستئناف..... 148
الفرع الثالث: إجراءات نظر الاستئناف والحكم فيه..... 159
البند 1: إجراءات الاستئناف. 159
البند 2: القرار الصّادر من جهة الاستئناف. 162
البند 3: حقّ التّصدّي Le droit d'évocation..... 163
المطلب الثّالث: حقّ الضحيّة في الطعن بالنقض..... 165
الفرع الأوّل: شروط قبول الطعن بالنقض..... 165
البند 1: تحديد نطاق الأحكام والقرارات القابلة للطعن بالنقض..... 166
البند 2: الشروط المتعلقة بالأشخاص الّذين يجوز لهم الطعن بالنقض..... 176
الفرع الثاني: ميعاد وإجراءات وأسباب الطعن بالنقض..... 179
البند 1: ميعاد الطعن بالنقض..... 179
البند 2: إجراءات الطعن بالنقض..... 180
البند 3: أسباب الطعن بالنقض والمبادئ الّتي تحكمه..... 184
الفرع الثالث: آثار الطعن بالنّقض..... 189

Scanné avec CamScanner

البند 1: الأثر الموقف للطّعن بالنّقض. 189
البند 2: الأثر الناقل المحدود. 190
الفرع الرابع: الإجراءات والحكم في الطعن بالنقض..... 192
البند 1: الإجراءات. 192
البند 2: الحكم في الطعن بالنقض. 192
المبحث الثالث: تعويض الضحية أمام القضاء الجزائي..... 204
المطلب الأول: حق الضحية في المطالبة بتعويض مؤقت..... 205
الفرع الأول: جواز المطالبة بتعويض مؤقت أمام قاضي الاستعجال..... 205
الفرع الثاني: المطالبة بتعويض مؤقت أمام قاضي التحقيق..... 206
الفرع الثالث: جواز المطالبة بالتعويض أمام قاضي الموضوع (قسم الجنح)..... 206
الفرع الرابع: جواز الحكم بالتعويض من طرف محكمة الجنح مع تأجيل الفصل في العقوبة للإعفاء منها لاحقاً..... 207
المطلب الثاني: جواز تعويض الضحية دون اللجوء إلى قاضي الموضوع..... 208
الفرع الأوّل: حفظ الملف من طرف وكيل الجمهورية بعد قيام المتهم بتعويض الضحية 208
الفرع الثاني: تعويض الضحية بموجب اتفاق الوساطة الجزائية..... 208
البند 1: تعويض الضحية بموجب اتفاق الوساطة الجزائية في حالة كون المشتكى منه بالغاً..... 209
البند 2: تعويض الضحية بموجب اتفاق الوساطة في حالة كون المشتكى منه طفلاً جانحاً..... 210
المطلب الثالث: المطالبة بالتعويض أمام قاضي الموضوع..... 211
المطلب الرابع: أثر تعويض الضّحية على تقدير العقوبة وعلى تنفيذها..... 212
الفرع الأول: تعويض الضّحية وأثره على مصير الدعوى العمومية وعلى العقوبة المحكوم بها 212
البند 1: دور قاضي الموضوع أثناء المحاكمة في حصول الضحية على التعويض..... 213
البند 2: نظام وقف العقوبة مع الوضع تحت الاختبار والتعهد بتعويض الضحية..... 213
البند 3: نظام الجزاء التعويضي..... 214
الفرع الثاني: تعويض الضّحية وأثره على تنفيذ العقوبة..... 214
البند 1: الاقتطاع من الكسب المالي للمحكوم عليه..... 215
البند 2: تنفيذ الإكراه البدني من طرف الضحية الدائن بالتعويضات المدنية على المدين 216

Scanné avec CamScanner

المحكوم عليه. .....
البند 3: تعليق طلب ردّ الاعتبار القضائي للمحكوم عليه والاستفادة من نظام الإفراج المشروط على شرط تسديد التعويضات المدنية..... 216
المبحث الرابع: خصوصيات الإجراءات المتعلقة بالضحايا القصّر: القاصر ضحيّة من نوع خاص 217
المطلب الأوّل: ضرورة سن قواعد خاصة بالأطفال ضحايا الجرائم..... 217
الفرع الأوّل: نصّ ق.إ.ج.ج. على حالة وقوع القاصر ضحية جناية أو جنحة من وليه أو وصيه.. 217
الفرع الثاني: إلغاء المشرع لأحكام ق.إ.ج. السّابقة وتبنيه لمفهوم الطفل في خطر بموجب القانون رقم 15-12..... 218
المطلب الثاني: من حيث تطويل آجال التقادم. 219
الفرع الأوّل: التقادم ومبرراته..... 219
الفرع الثاني: نقد نظام التقادم. 220
الفرع الثالث: حساب بدء التقادم من تاريخ بلوغ الضحية القاصر سنّ الرشد..... 221
المطلب الثالث: حقّ الضحية القاصر في التعبير..... 222
الفرع الأول: حق الضحية القاصر في سماعه..... 222
الفرع الثاني: سماع القصّر ضحايا الاعتداءات الجنسية: وجوب التسجيل السمعي البصري..... 222
المطلب الخامس: الممثل الشرعي للطفل..... 223
الفرع الأوّل: النيابة الشرعية في القانون الجزائري..... 223
الفرع الثاني: نظام المتصرف الخاص في ق.إ.ج الفرنسي..... 225
البند 1: في الإجراءات المدنية..... 225
البند 2: انتقال نظام المتصرف الخاص إلى الإجراءات الجزائية..... 225
المطلب السادس: حق الضحية القاصر في المساعدة بمحامٍ..... 227
المطلب السّابع: جواز نشر معلومات تخصّ الطفل المخطوف في وسائل الإعلام بهدف المساعدة في التحرّي أو نظام طوارئ الاختطاف..... 228
الفرع الأول: مبرّرات نظام طوارئ الاختطاف..... 228
الفرع الثاني: أصل نظام طوارئ الاختطاف..... 229
الباب الثاني: مركز الضّحية في الإجراءات الأخرى المرتبطة بالإجراءات الجزائيّة..... 233

Scanné avec CamScanner

الفصل الأوّل: الضّحية بين الإجراءات الجزائيّة والإجراءات المدنيّة..... 233
المبحث الأوّل: اختلاف أسس نظامي الإجراءات الجزائيّة والإجراءات المدنيّة..... 233
المبحث الثاني: قواعد التّنسيق بين الإجراءات الجزائيّة والإجراءات المدنيّة..... 235
المطلب الأوّل: مدى جواز لجوء الضّحية إلى القاضي المدني ثم إلى القاضي الجزائي بعد ذلك ... 236
الفرع الأوّل: حالة صدور حكم مدني نهائي. 236
البند 1: حجيّة الحكم المدني بالنّسبة للقاضي الجزائي..... 236
البند 2: موقف القاضي الجزائي حيال المسائل الأوّليّة والمسائل الفرعيّة والدّفع بعدم الدّستورية..... 237
الفرع الثاني: حالة عدم صدور حكم مدني نهائي..... 251
الفرع الثالث:أثر رفع الدّعوى الجزائية قبل رفع الدّعوى المدنية أو أثناء سيرها..... 253
المطلب الثّاني: مدى جواز لجوء الضّحية إلى القضاء الجزائي أولاً ثم تغيير رأيها واللجوء إلى القضاء المدني؟..... 254
المبحث الثالث: الإجراءات الأخرى المتاحة أمام الضّحية بموجب الإجراءات المدنية 254
المطلب الأوّل: الضّحية والإجراءات الاستعجالية..... 255
الفرع الأوّل: جواز طلب الضّحية اتخاذ تدابير مؤقّتة أمام قاضي الاستعجال..... 255
الفرع الثاني: جواز لجوء الضّحية إلى قاضي الاستعجال للمطالبة بنفقة مؤقّتة..... 256
المطلب الثّاني: الضحية والإجراءات العادية أمام القضاء المدني..... 259
الفرع الأوّل: الضّحية بين تقادم الدّعوى العمومية وتقادم الدّعوى المدنية بالتّبعيّة 259
البند 1: الدّعوى المدنيّة منظورة أمام القاضي المدني. 260
البند 2: الدّعوى المدنيّة منظورة أمام القاضي الجزائي. 260
الفرع الثاني: آجال التقادم الخاصّ بالجنايات والجنح المرتكبة ضدّ الضّحية الحدث 261
الفرع الثّالث: الإثبات في الدّعوى المدنيّة..... 262
البند 1: تحميل الضحيّة وهي في مركز المدعي عبء الإثبات..... 262
البند 2: النيابة العامّة طرف أصيل أو منضم إلى جانب الضحيّة في بعض الإجراءات المدنيّة 264
البند 3: تصاعد الدّور الإيجابي للقاضي المدني أداة لإثبات حقّ الضحيّة..... 266
البند 4: فعاليّة إجراءات التّحقيق الّتي يجوز للقاضي المدني اتخاذها في إثبات دعوى الضحيّة 267
الفرع الرّابع: حقّ احترام الدّفاع ومبدأ الوجاهية..... 272

Scanné avec CamScanner

البند 1: حق احترام الدفاع 272
البند 2: مبدأ الوجاهية 273
المطلب الثالث: حدود قاعدة حجية الحكم الجزائي في الدعوى المدنية أمام القاضي المدني 277
الفرع الأول: مبررات الأخذ بالقاعدة وخصائصها 278
البند 1: المبررات 278
البند 2: خصائص حجية الشيء المقضي في الجزائي على المدني 279
الفرع الثاني: شروط القاعدة 279
البند 1: من حيث الأحكام الجزائية التي تتمتع بحجية الشيء المقضي 280
البند 2: من حيث جهات القضاء المدني التي تتقيد بالحكم الجزائي 280
الفرع الثالث: نطاق حجية الشيء المقضي في الجزائي على المدني 281
البند 1: تقيد القاضي المدني بالوقائع ذات الطبيعة الجزائية 281
البند 2: الوقائع المحققة والضرورية 283
الفرع الرابع:التطبيقات العملية لحجية الشيء المقضي في الجزائي على المدني 287
البند 1: في حالة الحكم بالإدانة 288
البند 2: في حالة الحكم بالبراءة 290
الفرع الخامس: مدى حجية الشيء المقضي به جزائياً في نطاق الجرائم غير العمدية 292
البند 1: الرأي القائل بازدواجية الخطأ إلى خطأ جزائي ومدني 293
البند 2: رأي وحدة الخطأين: الجزائي والمدني 295
البند 3: موقف الاجتهاد القضائي والمشرع في فرنسا 296
البند 4: موقف المشرع الجزائري والاجتهاد القضائي من مبدأ ازدواجية الخطأين ووحدتهما في نطاق الجرائم غير العمدية 302
الفصل الثاني: الضحية بين الإجراءات الجزائية والإجراءات الإدارية 312
المبحث الأول: لجوء ضحية الإدارة إلى القضاء الجزائي 313
المطلب الأول: تطور نظام مسؤولية الموظفين العموميين 313
الفرع الأول: التمييز بين الخطأ الشخصي والخطأ المرفقي 316
البند 1: الخطأ الشخصي 316

Scanné avec CamScanner

البند 2: الخطأ المرفقي 321
الفرع الثاني: موقف المشرع والاجتهاد القضائي في الجزائر من فكرة التمييز بين الخطأ الشخصي والخطأ المرفقي 322
المطلب الثاني: الخطأ الجزائي وعلاقته بالتمييز بين الخطأ المرفقي والخطأ الشخصي 325
الفرع الأول: في حالة الجرائم العمدية: عدم جواز تمسك الموظّف العام بالخطأ المرفقي لدفع المسؤولية الجزائية 325
البند 2 الفرع الثاني: حالة الجرائم غير العمدية 327
الفرع ا البند 1: عدم انفصال الجرائم غير العمدية للموظف العام عن المرفق 327
الفرع ال البند 2: تطبيقات قضائيّة لأخطاء الموظّفين في قطاع المستشفيات العمومية أمام القضاء الجزائي 332
المطلب القضاء الفرع الثّالث: مبدأ الفصل بين جهات القضاء الإداري والعادي وأثره على الاختصاص بنظر الدّعوى المدنيّة 333
المبحث المطلب الفرع الرابع: تحديد الجهة الّتي تتحمّل عبء التّعويض 335
الفرع الا البند 1: الجمع بين المسؤوليتين والحلول 335
الفرع الث البند 2: دعاوى رجوع الإدارة على الموظف 344
المطلب الفرع الأ البند 3: حماية الإدارة للموظف في حالة كون الخطأ مرفقياً 347
البند 1: المبحث الثاني: لجوء الضّحية إلى القضاء الإداري 351
البند 2: المطلب الأول: المسؤولية الإدارية المبنيّة على الخطأ 354
الفرع الث الفرع الأول: إثبات الخطأ 354
الفرع الثا البند 1: إثبات الخطأ: من الخطأ الواجب الإثبات إلى قرينة الخطأ 355
البند 1: البند 2: مجالات تطبيق نظام قرينة الخطأ 355
البند 2: الفرع الثاني: تكييف الخطأ 359
البند 3: البند 1: من التمييز بين الخطأ الجسيم والخطأ البسيط إلى قرينة الخطأ 359
البند 4: البند 2: تطبيقات قضائيّة 360
الفرع الثا المطلب الثاني: المسؤولية الإدارية بدون خطأ، حالة المسؤولية على أساس المخاطر نموذجاً 362
الفرع الأول: نشأة المسؤولية بدون خطأ 362

Scanné avec CamScanner

الفرع الثاني: المخاطر المهنية وتمديدها إلى الأضرار التي تصيب معاوني المرافق العامة 366
الفرع الثالث: مسؤولية الإدارة قبل ضحايا أضرار حوادث المنشآت أو الأشغال العامة 370
الفرع الرابع: المسؤولية عن فعل الأضرار التي تسببها الأشياء أو النّشاطات الخطرة 371
البند 1: المسؤولية عن فعل الأشياء الخطرة..... 373
البند 2: المسؤولية عن فعل النشاطات الخطرة..... 375
الفرع الخامس: الاحتمال والخطر العلاجي..... 377
الفرع السادس: حالات التعويض بموجب نصّ القانون: حالة المخاطر الاجتماعية 380
البند1: أساس مسؤولية الدّولة عن الأضرار الناجمة عن التجمهرات والتجمعات..... 381
البند 2: التعويض عن الأضرار النّاجمة بفعل التجمهرات والتجمّعات بين نظام المسؤولية ونظام التعويض..... 384

Scanné avec CamScanner